

واقع الإشتغال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر

The reality of financial inclusion in the Arab countries with reference
to Algeria

د. عريف عبد الرزاق¹

المركز الجامعي بريكمة، الجزائر، aminarif2013@yahoo.com

تاريخ التسليم: 2019/10/01 تاريخ المراجعة: 2019/12/05 تاريخ القبول: 2019/12/29

Abstract

This research paper aims to analyze the indicators and reality of financial coverage in the Arab countries and compare them to each other, As financial inclusion is one of the important objectives, that all States are working to achieve because of its importance in achieving social and economic development, as well as its significant contribution to the achievement of sustainable development.

The study concluded that there is a disparity between the Arab countries in achieving financial inclusion, which is generally below the level expected to be achieved

Keywords: financial inclusion;
Indicators of financial inclusion;
financial exclusion; financial products

المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مؤشرات وواقع الشمول المالي في البلدان العربية، ومقارنتها ببعضها البعض على اعتبار أن الإشتغال المالي احد الأهداف المهمة التي تعمل جميع الدول على تحقيقه لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين الدول العربية في تحقيق الإشتغال المالي وهي عموما دون المستوى المأمول تحقيقه
كلمات مفتاحية: الإشتغال مالي؛
مؤشرات الإشتغال المالي؛ الاستبعاد مالي؛
المنتجات مالية

1. مقدمة:

الاشتغال المالي موضوع هام يقع ضمن أولويات واهتمامات معظم دول العالم والهيئات العالمية، في وقت يتهدد فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية المستدامة، نجد عوامل أخرى مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف عائقا وراء عدم الحصول على الخدمات المالية في إطار الاقتصاد الرسمي على اعتباره دافعا للنمو الاقتصادي مما يدفع فئات وشرائح كثيرة للتوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي فنجد الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف هم من يتعاملون بشكل أكبر مع هذا القطاع. ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من دمجهم في الاقتصاد الرسمي وبذلك ظهر ما يسمى الاشتغال أو الدمج المالي.

ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء - الاستبعاد) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرقت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة الفعلي للخدمات المصرفية (عبد الله، 2016، ص 15)، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

بعد حصول الأزمة المالية العالمية اتجه الاهتمام نحو احتواء الخطر والحفاظ على الاستقرار المالي بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ظهورها على رغم تعددها، وموازة لذلك التطور الذي تشهده الاقتصاديات في الوقت نفسه كان يستدعي الاهتمام بالاشتغال المالي، أي وصول أفضل الخدمات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع ولا سيما ذوى الدخل الضعيف أو المحدود بوصفه جزءا من السياسة التي يجب إن تتبع لتحقيق الاستقرار المالي و التنمية المالية المستدامة ، فنجد الكثير من البلدان وخاصة الدول النامية التي بها فئات كبيرة من الأفراد تشمل جميع الفئات العمرية لا يستطيعون الحصول على الخدمات المالية والمصرفية بسهولة وذلك لقلّة المصارف المالية أو انعدامها في حيز جغرافي واسع ولارتفاع الكلفة نسبيا والإجراءات والقيود القانونية أو العقائدية .

1.1 مشكلة الدراسة

انطلاقاً من أهمية الاشتغال المالي يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى دولة الجزائر ضمن الدول العربية؟ للإجابة على الإشكالية تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- تتباين نسب مؤشرات الاشتغال المالي في الدول العربية.

2.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية موضوع الاشتغال المالي كونه احد المواضيع الحديثة التي تهتم بالجانب الاقتصادي للأفراد والدول وكذلك هو وسيلة لإحداث الاستقرار السياسي من خلال التطور الاقتصادي و هو ذا جانب اجتماعي من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية النابع من اهتمامها بالفئات ذات الدخل المحدود وذات الاحتياجات الخاصة .

3.1 أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى التطرق إلى مفهوم الاشتغال المالي باعتباره موضوعاً حديثاً لم تتناوله البحوث بالشكل الكافي وخاصة في الدول العربية ، إضافة إلى ذلك إسقاط هذا المفهوم على الواقع العربي بأخذ عينة من الدول العربية ودراسة بعض مؤشرات الاشتغال المالي ومن ثمة معرفة موقع وتطور الاشتغال المالي في الدول العربية بما فيها الجزائر .

4.1 المنهج المتبع

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف و التحليل في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لموضوع الاشتغال المالي في الدول العربية عينة الدراسة.

5.1 الدراسات السابقة

■ دراسة ماجد محمود أبو دية (2016) تحت عنوان "دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني" ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995- 2014) من حيث استعراض مفهوم الاشتغال المالي وأهميته وأهدافه، والتعرف على الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الاشتغال المالي، ومن ثم تحليل دور الجهاز المصرفي في تحقيق الاشتغال المالي في فلسطين، والتعرف على مستواه مقارنة ببعض دول الجوار، وأوصت الدراسة بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية، بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات

المالية، وزيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي والتعريف بالمنتجات المالية، وتقديم المشورة لعملائها بشأن إدارة الأموال، الديون، الادخار، الائتمان بطريقة فعالة، وتشجيع الانتشار الجغرافي للبنوك، خاصة في المناطق الريفية والناحية، لتسهيل إيصال الخدمات المصرفية إلى الفئات المستبعدة

■ دراسة حنين محمد بدر عجور تحت عنوان "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الاشتغال المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال العام 2016 ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على حملة توعية لشرح مفهوم المسؤولية المجتمعية وأبعادها ومبادئها، العمل على نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات عبر البرامج والأنشطة أو عبر تدريب منظم، وأيضاً إصدار نشرات، وإنشاء موقع إلكتروني يهتم بمجالات المسؤولية المجتمعية.

■ دراسة التريكي فاي(2012)، تحت عنوان "الاشتغال المالي في أفريقيا" وهدفت الدراسة إلى التعرف على أداء النمو الاقتصادي شمولاً واستدامة في قارة أفريقيا، ودور الاشتغال المالي في تحسين البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات، للمشاركة بفعالية أكبر في الاقتصاد مع حماية حقوق المستخدمين، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها: توفير حلول مبتكرة، وخدمات بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، وزيادة الشفافية في الإبلاغ عن المؤسسات المالية المعنية بالتنمية، تعزيز المدفوعات الحكومية من خلال الهاتف المحمول (G2P).

✓ إن ما يميز دراستنا هو أخذها لعينة من الدول العربية تمثل مختلف المناطق الجغرافية حيث تم أخذ دول من الخليج العربي ومن المشرق العربي ومن المغرب العربي مع أخذ دولة الجزائر.

2. الجانب النظري للاشتغال المالي

1.2 مفهوم الاشتغال المالي :

بدأ الاهتمام بمفهوم الاشتغال المالي منذ أوائل عام 2000 م حيث نال اهتمام كبير من طرف العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية و أهمها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومجموعة دول العشرين (20) ومؤسسة التمويل الدولية العالمية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والتحالف العالمي للاشتغال المالي وهذا لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي (Shahul)

(Hameedu, M, 2014, p118)، ولقد تم تعريف الاشتغال المالي في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة. و يشير الاشتغال المالي إلى حالة يتهدأ فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة (أبو دية، 2016، 17) كما عرف بنك الاحتياط الهندي (2006) الاشتغال المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفير الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة (Leeladhar, V, 2006, p73) وفي تعريف آخر الاشتغال المالي هو "الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة (Sarma, M, 2008, p 4)

وحسب صندوق النقد العربي يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة ويشمل العوامل أو السمات التالية:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين؛
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي؛
- مجابهة الفقر وتحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة من خلال الأبيات العديدة التي تناولت تعريف الشمول المالي و التي تكاد تصب في مجملها على قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة بنوعية جيدة المقدمة من الجهات المالية والمصرفية من أجل حمايتهم ولكن يمكن اعتبار التعريف الأنسب للاشتغال المالي هو الذي وضعه مركز الاشتغال المالي في واشنطن والذي ينص على أن الاشتغال المالي هو " حالة يستطيع فيها جميع الناس الوصول إلى

مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة ، والتي يتم توفيرها بأسعار معقولة ، وبطريقة مميزة ، وكرامة للعملاء حيث يتم تقديم الخدمات المالية من قبل مجموعة من مقدمي الخدمة معظمهم من القطاع الخاص ، والوصول إلى كل شخص يمكنه استخدامها بما في ذلك الفئات المعوقة والفقيرة والريفية وغيرها من السكان المستبعدين (عجور، بدر، 2017، ص 10) وبالتالي فإن جوهر الشمول المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل فرد وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها.

2.2 فوائد الاشتغال المالي وأهدافه

بموجب كون الاشتغال المالي أداة من الأدوات المهمة والفاعلة المساعدة على النمو فقد نال اهتمام الدول وصانعي السياسات لقدرته على تخفيض الفقر وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة، ولقد أصبح هدفا جوهريا تسعى جميع الدول لبلوغه وخاصة بعد حصول الأزمة المالية العالمية نتيجة مساهمته في إيصال الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة، فضلا عن التحسينات التي يسهم بها في نوعية الخدمات المالية المقدمة ، ومنها خدمات الائتمان وأنظمة الدفع وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (النعيمي، 2017، ص 258).

وتتجلى أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور (صندوق النقد العربي، 2015، ص 2-3):

- **المحور الاجتماعي:** وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛
- **المحور الاقتصادي:** إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛
- **المحور الاستراتيجي:** حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات وتمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف المتعارف عليها كالاستقرار المالي و النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك.

وفيما يلي أهداف أخرى للاشتغال المالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً من خلال:

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
 - تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقافتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي؛
 - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
 - تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع؛
 - تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.
- من خلال الأهداف المعروضة ما هي المنتجات والخدمات المالية؟

3.2 الخدمات والمنتجات المالية:

هي تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي وتشمل: الحسابات المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين و خدمات التمويل والائتمان و خدمات التأجير التمويلي وغيرها من الخدمات والمنتجات المالية، في حين تعد الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من قبل القنوات غير الرسمية وغير المرخصة خدمات ومنتجات مالية غير رسمية ويجب تجنب التعامل مع هذه الجهات حفاظاً على حقوق مستهلكي الخدمات

4.2 تعريف الاستبعاد المالي

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت مصطلح الاستبعاد المالي، يمكن القول أنه مصطلح رديف للاشتغال المالي، ويقصد به " تلك الفئات محدودة الدخل غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية والائتمان لأسباب قد يكون منها التكلفة المرتفعة أو المسافة المادية الطويلة (البعد الجغرافي) أو عدم توفر الأوراق الثبوتية اللازمة أو القوانين المعمول بها في الدولة (أبو دية، 2016، ص21).

و يشير الاستبعاد المالي إلى عملية يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى و / أو استخدام الخدمات والمنتجات المالية في السوق ، بما يلائم احتياجاتهم وتمكينهم من أن يعيشوا حياة اجتماعية طبيعية في المجتمع الذي ينتمون إليه.

أيضا يتم تعريف الاستبعاد المالي على نطاق واسع على أنه "عدم وصول قطاعات معينة من المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة وعادلة وأمنة من مقدمي الخدمات الرئيسية (Damodaran, 2016, p54)

و تتمثل الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي ، من جانب الطلب في الافتقار إلى الخبرة والدخل المنخفض ، الفقر والأمية، ومن جانب العرض هو المسافة من فرع إلى فرع آخر، توقيت الفروع ، وثائق وإجراءات الاستفادة من خدمة أو منتج مالي تكون مكلفة و مرهقة ، غير مناسبة... الخ

5.2 مخاطر الاستبعاد المالي:

عواقب الاستبعاد المالي تختلف تبعا لطبيعة ومدى الخدمات المالية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- انخفاض الوعي المصرفي لدى جمهور المواطنين؛
- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة؛
- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار؛
- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم؛
- تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي؛
- انتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها؛
- ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير

6.2 معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي.

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية حيث إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب.

- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو أن الحسابات

المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية المرتبطة بها؛

- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية رسمية، أو عدم ثقتهم في المؤسسات المالية؛

- عدم توفر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي؛

- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

7.2 مصادر البيانات المستخدمة للشمول المالي:

في السنوات الأخيرة أصبحت مصادر البيانات للإدراج المالي أكثر ثراء حيث تقسم

المصادر إلى جانبين رئيسيين (Nielsen, 2014):

1.7.2 مصادر بيانات جانب الطلب: هناك العديد من مصادر جمع المعلومات والبيانات

ومن بين تلك المصادر نجد :

- المؤشر العالمي للشمول المالي-تعميم الخدمات المالية- (Global Findex): هو

مصدر بيانات الطلب العالمي الوحيد الذي يسمح بتحليل عالمي وإقليمي عبر البلدان، ويتضمن بيانات مستقاة من 148 دولة ويجمع معلومات انطلاقاً من 506 مؤشر من 1000 شخص مستقصى على الأقل فوق 15 عاماً داخل كل بلد، و يستخدم هذا المؤشر بشكل أساسي لتحليل الاتجاهات العالمية والمقارنة بين البلدان لتسليط الضوء على مؤشرات الشمول المالي الرئيسي مثل عدد البالغين الذين يمكنهم الوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية؛

- استقصاء فان سكوب (Fin Scope): نشأ في عام 2002 وهي علامة مسجلة بعلامة

فان مارك تريست (Fin Mark Trust) ، وهو ما يعني أنها المنظمة الوحيدة التي تملك الإذن باستخدام المنهجية، و كان استقصاء فانسكوب مصدر البيانات المعترف به عالمياً الأول والذي يسمح بقياس مؤشرات الإدماج أو الشمول المالي على المستوى دون الوطني (Sub-National Level) وهو استقصاء يقيس انطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية على المستوى الوطني و يشرح كيف يدبر الأفراد حياتهم المالية، كما يوفر نظرة دقيقة للمواقف والتصورات فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية؛

- استقصاء الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية فاند اكسس (Fin Access):

عبارة عن سلسلة من الاستقصاءات الأسرية التي تقيس الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها وتأثيرها في كينيا ونيجيريا، وهي بنفس مبادئ فان سكوب غير أن لهما تسميات مختلفة

ونشير إلى أن هذين الاستطلاعين قد يؤديان إلى نتائج مختلفة لأن المدخلات غير متشابهة للتباين الموجود بين البلدان من ناحية اختلاف الخدمات والمنتجات المالية؛

- **استقصاء تتبع الاشتغال المالي (FITS):** هي عبارة عن استطلاع رأي جماعية تمثيلية على المستوى الوطني تم تصميمه لجمع بيانات عن الاتجاهات حول السلوك المالي للعائلات على مر الزمن ، حيث قام فريق الخدمات المالية المقدمة للفقراء التابع لمؤسسة بيل و ميليندا غيتس بالاشتراك مع الانترميديا (Bill and Melinda Gates Foundation for the Poor) بالاشتراك مع (Intermedia) بتصميم هذه الاستطلاعات على مدار ثلاث سنوات في ثلاثة بلدان على عينة 3000 أسرة في أوغندا وتنزانيا و 5000 أسرة في باكستان ، إذ تمثل البيانات المستقاة من الاستقصاء السلوك الجماعي وأنماط الاستخدام لجميع أفراد الأسرة المعينة و لتقدير الاتجاهات في مستويات الفقر؛

- **استقصاءات تتبع الاشتغال المالي (FII) (Financial Inclusion Insight) (Surveys):** أطلقت مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع إنترميديا جهود جمع البيانات من أجل تتبع الاشتغال المالي حيث يركزون أكثر على قياس الإدراك والسلوك الفردي ، مما يجعلها قابلة للمقارنة مع Fin Access ، وقد كانت العينات مأخوذة من البلدان الثمانية التي سيتم جمع البيانات عنها (كينيا وتنزانيا وأوغندا ونيجيريا والهند وباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا) وشملت الاستقصاءات تدابير الرعاية الاجتماعية القائمة على مؤشر "جرامين بروجانس" للخروج من مؤشر الفقر (PPI).

2.7.2 مصادر بيانات جانب العرض:

- **استقصاء إمكانية الحصول على التمويل (FAS : Financial Access Survey):** هو أكثر البيانات الشاملة على جانب العرض العالمي بشأن الشمول المالي، بالإضافة إلى تزويد صناع السياسات والباحثين ببيانات جغرافية وديموغرافية سنوية حول الوصول إلى الخدمات المالية الاستهلاكية الأساسية في جميع أنحاء العالم، و هو أحد مصادر البيانات الرئيسية لمجموعة العشرين يعتبر من المؤشرات المالية التي أقرها قادة مجموعة العشرين في قمة لوس كابوس في يونيو 2012 ، بالإضافة إلى مؤشرات الشمولية المالية الشاملة لمجموعة العشرين. تحتوي قاعدة بيانات FAS حالياً على بيانات سنوية لـ 189 دولة ، بما في ذلك جميع اقتصاديات مجموعة العشرين و تغطي فترة تسع سنوات (2004-2012). وفيها البلدان مسؤولة عن إدارة بياناتها، وعلى

غرار ميزة مقارنة (Global Findex) العالمية للبيانات في جانب الطلب ، يوفر صندوق النقد الدولي FAS نفس الميزة ولكن بالنسبة لبيانات العرض.

- **استقصاء اتحاد الاتصالات العالمي للأموال المتنقلة:** إن استطلاع الاعتماد العالمي للخدمات المالية المتنقلة هو استطلاع سنوي يجريه برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك الذي يجمع المعلومات الكمية عن أداء الخدمات المالية المتنقلة وذلك لإعطاء مديري برامج الأموال المتنقلة تصور أفضل بمدى أداء الخدمات التي يقدمونها ومقارنتها ببعضها البعض.

- **استبيان البنك الدولي حول أنظمة الدفع العالمية:** يعد استقصاء المدفوعات العالمية بمثابة مسح شامل تم إجراؤه في 139 دولة، ويقدم معلومات عن حالة أنظمة المدفوعات الوطنية وتسوية الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يوجه هذا جهود الإصلاح في مجال نظام الدفع على المستويين الوطني والعالمي.

- **الخرائط الجغرافية المكانية الخاصة بتبادل معلومات التمويل الأصغر (MFIs):** هو المصدر الرئيسي للمعلومات العامة عن مؤسسات التمويل الأصغر وأدائها المالي والاجتماعي، حيث يقدم مركز ميكس مجموعة من التقارير التحليلية واسعة الانتشار على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بما في ذلك التحليلات العالمية للقضايا الرئيسية في القطاع. وقد وسع مركز ميكس في العام الأخير من نطاق تركيزه من خلال جهود وضع الخرائط الجغرافية المكانية لتجميع بيانات الجهات المقدمة للخدمات المالية، بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر وغيرها، وعرضها ببيانيا.

- **موقع (Fspmaps.com):** هو موقع إلكتروني تموله مؤسسة بيل وميليندا غيتس (Bill and Melinda Gates) بالتعاون مع (International Spatial Development) يوفر الموقع أدوات تحليلية للإجابة على عدة أسئلة حول الوصول إلى المال. على غرار الخرائط الجغرافية المكانية يستفيد موقع الويب من المعلومات الجغرافية المكانية لتتبع وتحليل الاشتغال المالي، يستضيف الموقع بيانات شاملة حول نقاط الوصول المالية المشار إليها في المجلة الجغرافية، بالإضافة إلى بيانات سكانية، بما في ذلك كثافة الفقر والسمات الديموغرافية الأخرى، من خلال الأدوات التحليلية يمكنك الحصول على معلومات مفصلة حول الأماكن التي يعيش فيها الناس بما في ذلك الفقراء.

3. تحليل مؤشرات الاشتغال المالي لبعض الدول العربية :

انشأ البنك الدولي قاعدة بيانات للائتمال المالي تتضمن عرض مؤشر الائتمال المالي العالمي والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية ، حيث يمكن من خلاله إجراء مقارنات دولية وإقليمية وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الائتمال المالي لمعرفة قدرتها وموقعها بين الدول بخصوص تحقيق الائتمال المالي وسنعمد على بعض المؤشرات من اجل مقارنة عينة من الدول العربية فيما بينها والمؤشرات هي كالآتي:

- مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية؛
- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ؛
- مؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء؛
- مؤشر عدم امتلاك حساب لانعدام الثقة في المؤسسات المالية؛
- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

1.3 مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية:

هو مؤشر الائتمال المالي العام وسيتم عرض مجموعة من الدول العربية ومقارنتها فيما

بينها وفقا لهذا المؤشر

الجدول 1: مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية

البلد	2014	2017	البلد	2014	2017
الجزائر	50.5	42.8	مصر	13.7	32.1
تونس	27.3	36.8	العراق	11	20.3
المغرب	--	28.4	البحرين	81.9	82.6
الأردن	24.6	42.1	الكويت	72.9	79.8
ليبيا	--	65.7	الإمارات العربية	83.7	87.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات للائتمال المالي العالمي لسنة 2018

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2014 و 2017 إلا أنها دون المستوى العالمي والذي يقدر بـ: 61 % حيث تبقى هناك فروقات واسعة بين الدول فيما يخص الشمول المالي، ففي العام 2014، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 83.2%، و 81.9 %، و 72.9%، على التوالي ولقد تجاوزت المعدل العالمي و في المقابل سجل الشمول المالي نسب منخفضة في العراق، ومصر عند 11%، و 13.7%، ، على التوالي، أما الجزائر وتونس والأردن

فكانت النسب على التوالي كالتالي 50.5 % ، 27.3 % ، 24.6 % إذ يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 62%.
- المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-62%.
- المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24% . كما نلاحظ أن نسبة ملكية الحسابات ازدادت خلال سنة 2017 بالنسبة لجميع الدول العربية عدا دولة الجزائر التي انخفضت فيها النسبة بمقدار 7.7 %.

و لإلقاء الضوء أكثر على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية، اشتمل المسح الاستقصائي . لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن الأسباب وراء ذلك وذكر معظمهم سببين وكان السبب الأكثر شيوعاً هو أنهم لا يمتلكون أموالاً تستدعي استخدام حساب .وقد أشار ثلثان إلى ذلك باعتباره أحد الأسباب وراء عدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية، فيما أشار الخمس تقريباً إليه باعتباره السبب الوحيد .وأشار نحو ربع من أجابوا على هذا السؤال إلى التكلفة وبعُد المسافة، وأفادت نسبة مماثلة أنهم لا يمتلكون حساباً لأن أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل . وفي المقابل أشار نحو خمس البالغين ممن لا يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي ، فيما أشار 6% إلى شواغلهم الدينية(مجموعة البنك الدولي،2017، ص 5)

2.3 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول 2: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

البلد	2014	2017	البلد	2014	2017
الجزائر	2.2	3.0	العراق	4.2	2.8
تونس	8	8.5	الأردن	13.6	16.6

المغرب	--	2.6	البحرين	21.3	16.8
مصر	6.3	6.3	الكويت	14.1	16.5
ليبيا	--	2.8	الإمارات العربية	15.4	18.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات للاشتغال المالي العالمي لسنة

2018

يعد مصدر القروض مؤشرا ذا أهمية لقياس مستوى الاشتغال المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية ووفقا لقاعدة البيانات للبنك الدولي لسنة 2018 كانت دول الخليج العربي ذات مؤشر اكبر من غيرها من الدول العربية وفيها تجاوز مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية المعدل العالمي الذي يساوي 11 % حيث نجد قيمة المؤشر في الإمارات العربية في ازدياد حيث ساوى 15.4% خلال 2014 و 18.9% خلال 2017 وفي الكويت نجد 14.1 % خلال 2014 ثم ارتفع ليصبح 16.5 % خلال 2017 أما البحرين فقد انخفض خلال 2017 ليصبح 16.8% بعدما كان 21.3%

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فنجد قيمة المؤشر بخصوص الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فهي قيم ضعيفة وكانت دون المؤشر العالمي 11% فخلال سنة 2014 فنجد مجموع قيم المؤشر لدول الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ساوت 10.2% وهي لا تتجاوز قيمة مؤشر البحرين مثلا التي ساوت 21.3 % ونفس الشيء خلال سنة 2017 فمجموع قيمة المؤشر ساوت 16.9 % وبالتالي و من خلال هذا التحليل البسيط نستنتج أن دول المغرب العربي لازال أمامها عمل كبير لتتقدم إلى مستوى دول الخليج العربي من حيث قيمة مؤشر الاقتراض من المؤسسات الرسمية المالية وذلك بتطوير القطاع المصرفي وجلب الزبائن نحو المنتجات المالية .

3.3 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين سن 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية وفيما يلي نتائج هذا المؤشر لمجموعة من البلدان العربية.

الجدول 3: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

البلد	2014	2017	البلد	2014	2017
الجزائر	13.8	11.4	العراق	3.5	1.6
تونس	10.3	18.3	الأردن	3.8	10.1

30.7	34.7	البحرين	6.3	---	المغرب
26.6	25.5	الكويت	6.2	4.1	مصر
28.7	32.1	الإمارات العربية المتحدة	17.1	---	ليبيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات للاشتغال المالي العالمي لسنة 2018 استنادا إلى القيم الظاهرة بالجدول نجد أن دول الخليج الممثلة في البحرين والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت كانت فيها قيم مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية مرتفعة حيث ساوت على التوالي 34.7%، 32.1%، 25.5% وهذا خلال سنة 2014 في حين انخفضت قيم هذا المؤشر خلال 2017 لتصبح على التوالي 30.7%، 28.7%، 26.6%. الأمر الذي يدل على أن الدول تسهر على جذب اكبر عدد من الزبائن إلى المصارف وقدرتها على تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة تلبي احتياجاتهم رغم انخفاض النسب في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

أما في دول المغرب العربي فنجد قيمة المؤشر ضعيفة وهذا مقارنة مع دول الخليج العربي فنجد قيمة المؤشر في الجزائر 13.8% خلال سنة 2014 ثم انخفضت لتصل وفي تونس 11.4% خلال 2014 ثم ارتفعت وساوت 18.3% أما ليبيا والمغرب فكانت قيمة المؤشر خلال 2017 تقدر على التوالي بـ: 17.1% 6.3%. ونجد كلا من مصر والعراق في ذيل الترتيب بالنسبة للدول العربية فكانت قيمة المؤشر بالنسبة للعراق خلال سنتي الدراسة تقدر بـ: 3.5% 1.6% على التوالي في حين كانت في مصر 4.1% خلال 2014 ثم ارتفعت بنسبة ضعيفة لتساوي 6.2% خلال 2017.

4.3 مؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء.

يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من عند العائلة أو الأصدقاء.

الجدول 4: مؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء

2017	2014	البلد	2017	2014	البلد
52.1	48.2	العراق	18.6	13.2	الجزائر
31	17.4	الأردن	31.7	16.1	تونس
32.9	36.4	البحرين	18	--	المغرب

21	30.2	الكويت	38	21.5	مصر
25.7	28.5	الإمارات العربية المتحدة	44.2	--	ليبيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات للاشتغال المالي العالمي لسنة 2018 من خلال الجدول نجد أن دول الخليج العربي أن نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء كبيرة في وهي أعلى من نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية سواء خلال سنة 2014 أو سنة 2017 ولكن نجد قيمة المؤشر في انخفاض عما كانت عليه خلال 2014.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي نجد هذه الدول تتميز بمؤشر مرتفع من ناحية الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية فنجد قيمة المؤشر في الجزائر 13.2 % خلال 2014 و 18.6 % خلال 2017 وفي تونس 16.1 % خلال 2014 و 31.7 % خلال 2017 وفي ليبيا نجد 44.2 % خلال 2017 والملاحظ أيضا أن نسبة الاقتراض قد زادت خلال سنة 2017 عما كانت عليه خلال 2014، أما مصر وليبيا فكان المؤشر فيها مرتفع سواء في سنة 2014 أو 2017

5.3 مؤشر عدم امتلاك حساب لانعدام الثقة في المؤسسات المالية.

يقيس هذا المؤشر عدم امتلاك الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق لأي حساب مالي في المؤسسات المالية الناتج عن عدم وجود ثقة في المؤسسات المالية أو المنتجات المالية المقدمة من طرفها

الجدول 5: مؤشر عدم امتلاك حساب لانعدام الثقة في المؤسسات المالية

البلد	2014	2017	البلد	2014	2017
الجزائر	--	8.7	العراق	--	23.6
تونس	--	36	الأردن	--	10
المغرب	--	5.3	البحرين	--	1.4
مصر	--	3.7	الكويت	--	1.2
ليبيا	--	13	الإمارات العربية المتحدة	--	1.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات للاشتغال المالي العالمي لسنة 2018 يقيس هذا المؤشر نسبة عدم امتلاك الأفراد لحسابات في المؤسسات المالية الناتج عن عدم وجود الثقة في المؤسسات المالية ومن خلال الجدول يتبين أن هذه النسبة على العموم منخفضة

وهذا إذا ما قورنت بنسبة امتلاك الأفراد للحسابات في المؤسسات المالية كما نجد أن أعلى نسبة كانت في دولة تونس 36% ثم العراق 23.6% ثم ليبيا 13%، الأردن 10% فالجزائر 8.7% في حين كانت ادني نسبة في دولة الكويت ثم البحرين ثم الإمارات العربية المتحدة وكانت النسب على التوالي 1.2%، 1.4%، 1.5%. حيث يرجع سبب عدم الثقة هذا إلى عدة أسباب من بينها انعدام أو تدني الثقافة المالية السائد بين الأفراد وعدم الاستقرار المالي والاقتصادي في الدول التي فيها النسب كبيرة.

4. تحليل النتائج:

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2014 و2017 إلا أنها دون المستوى العالمي والذي يقدر بـ: 61% حيث تبقى هناك فروقات واسعة بين الدول فيما يخص الشمول المالي، إلا انه كانت دول مجلس التعاون الخليجي الممثلة في الإمارات العربية المتحدة، والكويت والبحرين هي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة . في حين بقية الدول سواء دول المشرق العربي أو المغرب العربي بما فيها دولة الجزائر كان معدل ملكية الحسابات فيها دون المستوى العالمي. فهو يتراوح بين الضعيف والمتوسط كما اشرفنا له سابقا. فيما يخص مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فنجد قيمة المؤشر لدول المغرب العربي هي قيم ضعيفة وكانت دون المؤشر العالمي 11% أما دول الخليج العربي فتجاوز فيها مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية المعدل العالمي . ونجد أيضا دول الخليج الممثلة في البحرين والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت كانت فيها قيم مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية مرتفعة بينما بقية الدول كانت قيمة المؤشر فيها منخفضة. و من خلال المؤشرات الثلاثة السابقة يتبين لنا صدق فرضية الدراسة وهي وجود تباين ملحوظ اتجاه الاشتغال المالي في الدول العربية ونشير إلى أن بقية المؤشرات المحسوبة خلال الدراسة تترجم سلوك الأفراد اتجاه ملكية الحسابات أو الاقتراض و الادخار من وفي المؤسسات المالية الرسمية فنجد مثلا أن نسبة عدم امتلاك الأفراد للحسابات في المؤسسات المالية الناتج عن عدم وجود الثقة في المؤسسات المالية كان مرتفع في دول المشرق والمغرب العربي و هذا ما يترجم انخفاض مؤشرات ملكية الحسابات والاقتراض والادخار في المؤسسات المالية الرسمية أما دول الخليج العربي ففيها كانت النسب منخفضة.

5. خاتمة:

تشير الدراسات إلى أن واقع الشمول المالي في المنطقة العربية لا يزال يسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 29% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات في مؤسسات مالية عام 2014، أي أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوافر لهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية تصل إلى نحو 71% أي ما يعادل 168 مليون نسمة، وترتفع هذه النسبة إلى 76% عند النساء، و93% عند الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في الدول العربية.

ولتحسين مستوى الشمول المالي وتعزيزه تسعى الحكومات العربية إلى تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية وذلك من خلال عدة مبادرات ولكن إن لم تتوفر لدى الأفراد المعرفة والمهارات المالية اللازمة، فإن هذه الفرص يمكن أن تؤدي إلى تراكم الديون أو التخلف عن سداد القروض أو حتى إلى حالات الإفلاس والإفلاس.

ولتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي وفي الجزائر خاصة ندرج مجموعة من

التوصيات:

- لا بد من نشر تعريف وأهمية الثقافة المالية والتعليم المالي لدى شرائح المجتمع؛
- العمل على توسيع وتنويع الخدمات المالية بما يناسب جميع شرائح المجتمع بما فيهم فئة ذوي الدخل المنخفض وفئة النساء بما يتوافق أيضا مع الوازع الديني؛
- توسيع وتنويع الخدمات المالية عن طريق خدمات الدفع الإلكتروني وهي الخدمات التي توفرها بعض الشركات عن طريق المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المحمول للقيام بعمليات الشراء من المتاجر الإلكترونية، دون الحاجة للتنقل أو الإفصاح عن المعلومات البنكية
- كذلك ابتكار تطبيقات على الهواتف المحمولة تمكن الأفراد من التحكم وإدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم.

6. قائمة المراجع:

- عبد الله، سمير. (2013). الشمول المالي في فلسطين. فلسطين: معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية.
- أبو دية، م. م. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير (غ م). جامعة الأزهر غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

- عجور، حنين. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غ م)، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية.
- النعيمي، ز. (2017). تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العربي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 4(40).
- صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والاشتغال المالي. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- مجموعة البنك الدولي. (2017). تقرير عام حول قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية لسنة 2017. مجموعة البنك الدولي.
- Shahul, Hameedu, M. (2014). Financial Inclusion-Issues in Measurement and Analysis, *International Journal of Current Research and Academic Review*. 2(2), 116-124.
- Leeladhar, V. (2006). *Taking banking services to the common man-financial inclusion*. Reserve Bank of India Bulletin, 60(1), 73-77.
- Sarma, M. (2008). *Index of financial inclusion* (No. 215). Working paper.
- Damodaran, A. (2013). Financial inclusion: Issues and challenges. *AKGEC International Journal of Technology*, 4(2), 54-59.
- Nielsen K. B.(2014).10 Useful Data Sources for Measuring Financial Inclusion. Web-site :<http://www.cgap.org/blog/10-useful-data-sources-measuring-financial-inclusion> (See on: 25-10-2018).